الدعاء والزنبيل وتسطيح العقول

علي الصراف
كاتب عراقي

"التضرّع إلى الله بالدعاء لا يشفي المرضى، وإنما يأتي الشفاء باجتهاد أولي العلم ولو كانوا ممن لا يؤمنون".

وما هذه السطور إلا محاولة لاستدراج ما بعد هذا السطر الذي ورد في مقال لأديب مرموق وكاتب ثري هو سعد القرش، كان بعنوان "غزوة كورونا.. عودٌ إلى الله ونهاية مؤسسات الدين".

العبارة غنية. وتبدو واقعية تماما. حتى أنك تستطيع أن تتلمسها لمس اليد، ولكن "الدعاء" قضية إشكالية، تتفاوت فيها الممارسة والمفاهيم، وتتقلب فيها الظنون، وتشغلني من بعض حين.

بالمعنى المادي، فإن الدعاء لا يشفي المرضى. وإنما يشفيهم أموكسيسيلين إذا أصيبوا بالتهاب في الجهاز التنفسي، تكون سببه بكتيريا من نوع انتروكوكاس وهيموفيليوس وغيرها.

ليس من وظيفة الدعاء أن يعمل كمضاد حيوي. والمضادات الحيوية جزء من منظومة "الأسباب" التي يتعين توفرها ليكون العلاج المادي ماديا.

الدعاء شيء غير مادي. بمعنى آخر، إنه شيء لا صلة له بالأسباب التي تستلزمها الماديات. ولكن، لا شيء أيضا، يبرر الإسهاب في الأثر اللامادي (النفسي) الذي يمكن أن يتركه الدعاء. فهذا معروف من الناحية العلمية. ويدركه اللامؤمنون من أهل العلم.

الدعاء كما نمارسه في الغالب، "طلب". ولكن الأصل فيه ليس طلبا على وجه الحقيقة. الدعاء عبادة أولا، قبل أن يكون مطلبا. "ما كنتُ بدعائك ربي شقيا"، قال سيدنا زكريا. بمعنى أنه لم يتمرد على عبادة ربه. "فهبْ لي من لدنك وليا". هكذا جاء الطلب. والعبادة سابقة ومخلصة وغير منقطعة، قبل أن يحل أوان الطلب.

عندما يدخل الدعاء في حقل العبادة، فإنه يصبح جزءا من عالم "الغيب" اللامادي واللامعلوم واللامفهوم. وتضطرب اللعبة لدى الربط بينه وبين الماديات. الاضطراب سببه أن المرء يسعى إلى أن يجمع شيئا من عالم غير مادي بآخر من العالم المادي. وكأنه يريد أن يقايض شيئا بشيء. وبذلك يكون الأمر تجارة لا عبادة.

والبعض يأخذ على الله أنه لا يستجيب لكل دعاء. وهذا غير صحيح. الله سبحانه يسمع الدعاء، ويستجيب له بالكلية والمطلق. بيد أنه لن يرسل لك "الزنبيل" بحبل ممدود. إنه "سميع مجيب"، وهو "يجيب دعوة الداعي إذا دعاه". هذا يحصل بالقطع. إنما من حيث تجري الأمور في لا مادياتها. فإذا وجدت أن الدعاء لا يُستجاب، فدعاؤك هو المشكلة، لأنه قدم الطلب على العبادة، وليس العبادة على الطلب.

في حدود العبادة، فإن الاستجابة تأتي. أما في حدود الطلب، فإن "الزنبيل" لا يتدلى بالضرورة.

تحويل اللامادي إلى مادي، شيء من قدرة الخالق التي لا نزال لا نعرفها، على وجه العموم. لأننا منذ أن قيل لنا إن "المادة لا تفنى ولا تُخلق من العدم"، بقينا على هذه القناعة الساذجة، من دون أن يقال لنا: كيف وُجدت إذن؟

ولكن ما رأيك، بمن يقول إن هذه المادة، على شدة ماديتها، هي ذاتها مجرد وهم، أو مجرد ظل، ولو كان ملموسا، ولكن لحقيقة أخرى غير ملموسة. وأن الحقيقة اللامادية هي الأصل.

الدعاء شيء غير مادي. بمعنى آخر، إنه شيء لا صلة له بالأسباب التي تستلزمها الماديات. ولكن، لا شيء أيضا، يبرر الإسهاب في الأثر اللامادي (النفسي) الذي يمكن أن يتركه الدعاء

هناك حقل في العلم المعاصر يتعرف الآن على "المادة المضادة". ألا يمكن لهذه المادة المضادة أو اللامادة أن تكون هي الأصل، وأن الملموس المادي الذي نعوم فيه هو مجرد هراء بالفعل؟

هناك من يقول أيضا إنه ما من مادة إلا ولها نظير غير مادي. أحدهما ظل للآخر. ويقول بعض أهل العلم إن "الإلكترون المضاد ذا الشحنة الموجبة، والبروتون المضاد ذا الشحنة السالبة يمكن أن يشكلا ذرة هيدروجين مضادة بنفس الطريقة التي يشكل بها الإلكترون ذو الشحنة السالبة والبروتون ذو الشحنة الموجبة ذرة هيدروجين عادية. كما إن خلط المادة مع المادة المضادة يؤدي إلى فناء كل منهما".

ما أسعى إلى الوصول إليه بسيط. وهو القبول بازدواجية الوجود المادي واللامادي. وهذا على أي حال عمل من أعمال العلم وليس الإيمان. ليس مطلوبا أن تؤمن بالله، فهذه قضية أخرى، ولكن يكفي أن ترى ما "يرى" العلم أنه لا يراه. إنه يعني أن هناك "وجودا" هو نفسه بالضبط ذلك الذي نعتقد أنه "غير موجود". هو كذلك، لمجرد أننا لا نراه ولا تتوفر لدينا المقاييس لمعرفته كما نعرف الماديات المألوفة.

الدعاء، كعبادة، ينتمي إلى ذلك العالم. وهو مسموع ومنظور ومستجاب، بمقدار ما يقدمه المرء كنوع من تضرع وتسليم، نتخاطب به مع "الوجود الآخر".

الدعاء، عند هذه الحدود يكفي نفسه، ويحقق غايته. ولكن تحويل هذا التضرع إلى طلب، أو فائدة مادية ملموسة، يستوجب انقلابا في الحوادث. فيكون إما بمعجزة، كأن تطلب من الله مليون دولار، فتعثر على "شنطة"، وإما بمسلسل من الدوافع والإجراءات التي يتوفر لها التيسير. فتذهب لتفتح دكانا، وتخلص في تجارتك، فيتقاطر الناس، فتغنى. سببٌ يلحق سببا، حتى تعثر على المليون المنشود. هذا أمر فهمه فرعون نفسه، عندما طلب من هامان أن يبني له صرحا لكي يصل إلى الأسباب. بينما الأسباب كانت تحت قدميه، لا في قمة شاهقة.

ولله أسبابه في أن يعطيك أو لا يعطيك. ذلك شأن يخصه هو. ولا أدري كم من الحكمة أن تجادله فيه، أو أن تتخذه ذريعة لكي تتمرد على عبادته.

الدعاء لا يمنع من الطلب، طالما أنه عبادة أولا. وقبول العبادة شيء، وتوفير المطالب شيء آخر. سبحانه وتعالى ليس سوبرماركت لكي يتسوق الناس فيه مطالبهم، ولكن ليعبدوه.

والدعاء شيء، والخروج في تظاهرات تندد بالفايروس شيء آخر. الأول استرحام من رب قدير، والثاني سياسة بغطاء هزيل. ويحار أهل السياسة في الدين والدين في السياسة كيف يهتبلون الفرص لإصابة الدين والسياسة بفايروس تسطيح العقول.

يمكن أن ترفع يديك بالدعاء لكي تشفى من مرض. فيتيسر لك من نفسك ما يجعل الأموكسيسيلين يمضي بك في مسارات الشفاء. ويمكن لإرادته أن تجعلك تموت، ولكن دعاءك وصل وحقق غايته. عبادتك هي التي وصلت بالأحرى واستوفت ما تريد.

في حدوده اللامادية، فإن الدعاء ضراعة وثراء، نقصده لنفسه. أما في حدوده المادية، فلله الأمر وله التدبير. أما الذين ينتظرون "الزنبيل" من وراء دعائهم، أو كشرط له، فلا الدعاء وصل، ولا وصل الزنبيل.

وأما المادة، فإنها تفنى وتفنى ويُعاد خلقها من العدم.

تونس والرأسمالية الوطنية

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

منذ بداية أزمة كورونا والفاعل الرسمي في تونس يؤسس خطابه على مجموعة من الأفكار والعبارات لعل أهمها عبارة "الرأسمالية الوطنية" التي تمر بين ثنايا الخطابات الرسمية لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، دون توقف عند دلالاتها ومعانيها والمطلوب منها في هذه الفترة العصيبة التي تعرفها البلاد.

الواضح في عبارة الرأسمالية الوطنية أن الوصف أهم من الموصوف، ذلك أن الاستحقاق المركزي اليوم كامن في وطنية هذه الطبقة، أي في وقوفها مع خيارات الدولة التونسية ومعاضدة جهودها في محاربة الكورونا، وتحمّل جزء معتبر من أعباء الحرب الصحية.

وتلازمية الوصف في هذه العبارة، بين الوطنية والرأسمالية، فيها تمييز عن بعض رؤوس الأموال من المهربين والتجار الذين لا يستنكفون عن امتصاص دم الشعب سواء عبر الاحتكار أو التلاعب في الأسعار، وما جانب الفاعل الرسمي الصواب عندما سماهم بمجرمي الحرب وأثرياء النزاعات.

تكثفت عبارة الرأسمالية الوطنية في الخطاب الرسمي، عقب التذمر الذي أبداه رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول حيال السياسة المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة والمتجسدة فقط في رفع الضريبة والأداءات على المؤسسات الاقتصادية التي تحترم القانون، فيما تغض الطرف عن القطط السمينة الضاربة عرض الحائط بمؤسسات الدولة.

وهو تذمر في محله وإن كان في غير وقته، فالحكومات التي تتلعثم في خوض الحرب ضد الفساد والتهريب وتتردد في ضرب معاقل الإرهاب الاقتصادي والاستثماري في البلاد، تستحق التنديد وحتى التغيير، غير أن السياق الراهن عنوانه الأبرز الحرب ضد الوباء، وفي الحرب لا صوت يعلو فوق صوت المواجهة والمعاضدة.

وفي الأثناء، أخطأت حكومة إلياس الفخفاخ في تعاملها مع الرأسمالية الوطنية، فمرة ترفع ضدها عصا الزيادة في الأداءات على الأرباح، وثانية يُلوح ضدها بسردية المصالحة الاقتصادية، وثالثة بتبخيس مساعداتها ومقارنتها بالمساعدات الأجنبية، ورابعة بتهديد بإمكانية الدخول في خيارات مؤلمة.

هذا الخطاب الترهيبي لا يستقيم مع خطاب الشراكة في الحرب، ناهيك أنه يأتي عقب سنوات عجاف لم تجد الحكومات المتعاقبة سوى رواتب الموظفين العموميين وأرباح الشركات القانونية، سندا للتخفيف من ورطة قلة المداخيل وندرتها.

لسنا في وارد تعميم الفضل على كافة رؤوس الأموال، ولا إطلاق المسوءات على جميع الحكومات، ولكن للحرب منطقها، ويبدو أن تكثيف عبارة الرأسمالية الوطنية يأتي ضمن سياق استرداد الوعي بأن الشراكة في الحرب تعني الشراكة في تقاسم الأعباء والتضحيات، لا في تنويع جبهات الحرب.

ذلك أن تفعيل الحجر الصحي على غالبية أفراد المجتمع، دون تكريس لمبدأ الكرامة الإنسانية والاجتماعية، ودون تقديم الحد الأدنى لسد رمق الجوع ورد وباء الفقر، لن يُفضي إلا لخروج المعيلين بحثا عن لقمة الرزق، وإن كان بفاتورة قانونية باهظة وتكلفة صحية أشد وطأة.

المفارقة أن غالبية المشهد التونسي يقبع بين المطرقة والسندان، فالحكومة بين الواجب الصحي والاستحقاق الاقتصادي، والشعب بين ضرر كورونا وضرورات الحياة القاسية، والطبقة الرأسمالية بين التخفيف من إيقاع العمل والانخراط الكامل في تحمل تكلفة الحرب الصحية.

وفي صلب هذه المعادلات المستعصية، تتجلى قيمة المبادئ الأساسيّة للدولة الراعية على غرار الاقتصاد التضامني، والعدالة الجبائية والرأسماليّة الوطنية، وتأميم القطاعات الإستراتيجية على غرار الصحة والتعليم، والتضامن المجتمعي الذي لا بد أن يتجلى في أحسن صوره.

والحقيقة، أن أدوار الرأسمالية الوطنية لا تقتصر في الدعم المادي المباشر، فذات الرأسمالية الوطنية لعبت أدوارا أساسية ومركزية في الحياة الثقافية والإعلامية والفنية والرياضية في تونس وغيرها، ولا يُمكن لأي قارئ لتاريخ الحركة الثقافية والإعلامية والرياضية التونسية عزلها عن الرأسمالية الوطنية في تونس.

من الواجب إعادة الاعتبار لأدوار الرأسمالية الوطنية في تونس، ومن الأوجب أيضا أن تبحث الدولة التونسية عن خيارات اقتصادية وبدائل تنموية حقيقية، جزء منها متصل بالبدائل التنموية والاستثمارية، والآخر مرتبط بجيوب المهربين والمحتكرين، أما الرأسمالية الوطنية فتعرف جيدا توطين المال وتدرك أن كل المال والمال للوطن.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهونى

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

في استحالة الحجر الصحي الفعال في الجزائر

حميد زناز
كاتب جزائري

لقد عرى وباء كوفيد- 19 حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وهشاشة الهياكل والمؤسسات الجزائرية، وما كان مستورا من رداءة المنظومة الصحية أصبح ظاهرا للعيان غير قابل للطمس. وعلى عكس ما يروجه الخطاب الرسمي الرئاسي والحكومي والإعلامي لا مجال للحديث عن ذلك "التحكم الموهوم في الوضع" واستعراض العضلات الخطابية التي ملّ الجزائريون سماعها ولم تعد تقنع أحدا منهم. فلا جزائري غير مطلع على وضع المستشفيات المزري وعدم قدرتها الإدارية والاستقبالية والبشرية والعلاجية على مكافحة هذا الوباء الخطير.

وبدل محاولة الاستعداد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، يحاول النظام تأثيم الجزائريين متهما إياهم باللامبالاة تجاه الفايروس وعدم البقاء في منازلهم من أجل الحد من انتشاره. ولكن هل التزمت الحكومة بتقديم الضمانات الضرورية وتوفير كل الشروط ليتسنى للمواطنين الجزائريين احترام الحجر الصحي في ظروف طبيعية؟

بادئ ذي بدء لم تحترم السلطة الهدنة المتفق عليها ضمنيا ما بينها وبين الحراكيين، ولم تقم بأي مبادرة تهدئة تجاه المجتمع المدني بل استفزت الأغلبية باعتقال صحافيين بتهمة نشر أخبار خاطئة عن انتشار الفايروس في البلد ومحاكمة المناضل كريم طابو دون إبلاغ محاميه والحكم عليه بسنة سجن نافذة وهو موجود في مصحة المحكمة بعد ما أغمي عليه من شدة الضغط والظلم. وقد تم أيضا الزج بالصحافي خالد درارني في السجن بتهم واهية بينما السبب الحقيقي هو نشره لمقالات عن الحراك وصور المحتجين الجمعة والثلاثاء في إطار الحراك الشعبي.

وتتواصل المحاكمات دون أخذ بعين الاعتبار للوضعية الوبائية والأخبار التي تتحدث عن وصول الفايروس إلى بعض السجون. وهو ما فسره الكثيرون بأن السلطة تستغل هذا الوضع الكارثي لتصفية حساباتها مع أهل الحراك. وعلى الرغم من إصدار عفو لصالح 5000 من المسجونين فقد وضعت السلطة شروطا مبيتة من أجل عدم استفادة سجناء الرأي الذين وصل عددهم، حسب تقديرات منظمات حقوقية، إلى حوالي 1200 حالة موثقة.

لم تقدم السلطة أي وعود بتعويض الأجراء اليوميين ولا التجار الصغار الذين تطلب منهم البقاء في منازلهم. فكيف يمكث في البيت من لا يملك قوت يومه وهو مضطر لأن يكافح كل يوم من أجل إطعام عائلته بامتهان مختلف الأعمال البسيطة؟

ومن جهة أخرى ما سرّ فرض حجر صحي من الثالثة مساء إلى السابعة صباحا في 9 محافظات، ومن السابعة مساء إلى السابعة صباحا في كامل المحافظات الأخرى؟

ما هي إستراتيجية السلطة في التصدي لانتشار الوباء؟

بما أن السلطة تعرف إمكانياتها معرفة جيدة لم تجرؤ على فرض حجر صحي شامل وعام لأن ذلك يتطلب قدرة كبيرة على التكفل بمأكل ومشرب الناس، وقد لاحظت الفوضى الكبيرة والتوزيع العشوائي لبعض المواد الغذائية في منطقة البليدة حيث بدأ الحجر أولا. كما أنها لا تستطيع تحمل مسؤولية عدم اللجوء إلى الحجر أو ما يعرف بـ"مناعة القطيع" خوفا من تكاثر الإصابات كما حدث في بريطانيا، والاصطدام بضعف إمكانيات الاستقبال في المستشفيات وشح الوسائل العلاجية.

وهكذا لم يبق أمام النظام سوى سياسة مسك العصا من الوسط وانتهاج الحجر الصحي الجزئي والذي لا طائل من ورائه، إذ يشجع ذلك خروج الناس بكثافة في نفس الوقت لقضاء حاجاتهم قبل الثالثة زوالا، وبالتالي يساهمون في انتشار الوباء بينهم. فكأن الفايروس يكون نائما في النهار كما يتهكم الجزائريون، فماذا تنتظر السلطة من هذا الأسلوب اللاعقلاني في مواجهة انتشار الوباء وعدد الإصابات والوفيات يزداد ارتفاعا كل يوم والمستشفيات عاجزة ورجال ونساء الصحة يستغيثون؟